البورصة تعطل أعمالها الخميس

قالت شركة بورصة الكويت، انه بمناسبة حلول المولد النبوي الشريف، فإن البورصة ستعطل أعمالها غدا الخميس، على أن يستأنف الدوام الرسمي كالمعتاد اعتبارا من يوم الأحد المقبل.

9 استثمارات مدرجة على قائمة الانتظار

أسمنت الخليج.. المحطة القادمة لقطار تخارجات «الخير الوطنية»

أحمد عوض

أعلنت شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات الذراع الاستثمارية لمجموعة الخرافي تغيير هدف ملكيتها في شركة أسمنت الخليج من استثمار طويل الأجل الى التخارج.

وتبلغ ملكية شركة الخير في أسمنت الخليج 37,8٪ تعادل 310,4 ملايين سهم ويعادل إجمالي قيمة ملكيتها بحسب آخر إغلاق للسهم نحو 25 مليون دينار.

ويبلغ اجمالي أصول الشركة التي تعمل في إنتاج وتسويق الاسمنت بأنواعه، وهي ثاني أكبر شركات الإسمنت في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 1,34 مليار درهم.

وارتفعت أرباح الشركة إلى 33,1 مليون درهم بنهاية التسعة أشهر الأولى 2017، مقارنة بأرباح قدرها 30,9 مليون درهم حققتها خلال نفس الفترة من عام 2016.

ويعد تخارج «الخير» من شركة أسمنت الخليج هو الرابع في أقل من عام بعد بيع ملكيتها البالغة 67٪ في شركة امريكانا مقابل 700 مليون دينار تعادل 2,3 مليار دولار، ثم الإعلان عن نيتها التخارج من حصتها البالغة 12,1٪ في شركة زين مقابل 781 فلسا للسهم تعادل 409 ملايين دينار والتخارج من حصتها البالغة 37٪ من شركة المال للاستثمار، حيث باعت منها 8٪ مقابل مليون دينار.

ويتبقى لشركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات 9 استثمارات مباشرة وغير مباشرة في البورصة الكويتية يبلغ إجمالي قيمتها السوقية 170مليون دينار، اكبرها في شركة الاستثمارات الوطنية التي تملك بها 64٪ تعادل قيمته السوقية 55 مليون دينار.

وحققت شركة الاستثمارات الوطنية أرباحا للتسعة أشهر الاولى من 2017 بلغت 9,543 ملايين دينار، بما يعادل 11,3 فلسا للسهم، مقارنة بـ 1,03 مليون دينار، فيما تبلغ قيمة الأصول المدارة من قبل الشركة 1,64 مليار دينار.

تليها القابضة الكويتية المصرية بحصة تبلغ 18,3٪ تعادل قيمتها 40,3 مليون دينار، ثم الكابلات التي تعادل حصتها في الشركة نحو 37 مليون دينار.

وتملك الخير الوطنية للأسهم والعقارات حصة في شركة سفن بنحو 45٪ تبلغ قيمتها السوقية 17 مليون دينار.

ويبلغ اجمالي قيمة استثمارات شركة الخير في المركز المالي والسورية وأسس القابضة والاولى للاستثمار 12,4 مليون دينار.

وبعد سلسلة التخارجات التي أعلنت عنها شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ستتراجع حصتها من القيمة السوقية للبورصة الكويتية من 4,5٪ إلى 0,62٪، حيث كانت القيمة السوقية لإجمالي حصصها في الشركات المدرجة يتخطى 1,3 مليار دينار ليهبط الى 170 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 87٪.

وبلغت القيمة الرأسمالية للبورصة مع نهاية نوفمبر الجاري نحو 27,3 مليار دينار.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

المجموعة ستتخارج من ملكيتها البالغة 37,8٪ في أسمنت الخليج

ملكيات المجموعة في البورصة ينخفض إلى 170 مليون دينار

الاستثمارات المتبقية لمجموعة الخير في الشركات المدرجة	
الشركة	نسبة الملكية
الاستثمارات الوطنية	64٪
الساحل	35,20٪
الكابلات	37,50٪
المركز	10,29٪
السورية	18,11٪
أسس	21,50٪
الأولى للاستثمار	13,80٪
الصناعات الوطنية	9,60٪
القابضة المصرية الكويتية	18,30٪

بـ 6,3 ملايين دينار.. 68٪ منها تركزت حول 5 أسهم

أدنى سيولة للبورصة في 5 أشهر

شريف حمدي

سجلت بورصة الكويت أدنى سيولة منذ نحو 5 أشهر، إذ بلغت قيمة تداولات أمس 6,3 ملايين دينار بتراجع 60٪ مقارنة بجلسة أول من أمس. وتركزت السيولة على عدد من الأسهم القيادية في قطاعات متنوعة خاصة القطاع البنكي، إذ استحوذت أسهم زين والوطني وبيتك واجيليتي وبنك وربة على 4,3 ملايين دينار تمثل 68٪ من إجمالي السيولة المتدفقة إلى السوق. وانخفضت كميات التداول بنسبة 52٪ إلى 36,9 مليون سهم مقابل 76,6 مليون سهم بجلسة أول من أمس، حيث تمت من خلال 2039 صفقة. وتباين أداء مؤشرات السوق في تعاملات أمس، إذ تراجع المؤشر السعري بنحو 45 نقطة بنسبة 0,7٪ ليصل إلى 6210 نقاط، فيما ارتفعت المؤشرات الوزنية بدعم الأسهم القيادية اعلاه، إذ ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,3٪ محققا 1,1 نقطة ليصل إلى 397 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,2٪ محققا 1,9 نقطة ليرتفع إلى 908 نقاط. وتشهد بورصة الكويت اداء متذبذبا في الفترة الحالية، وذلك على وقع عمليات جني أرباح من أسهم شهدت ارتفاعات سعرية كبيرة في الفترة التي سبقت ترقية البورصة إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة.

شهد بيع 18 قسيمة سكنية في الفنيطيس من أصل 27

5 ملايين دينار قيمة مزاد «ريم العقارية»

طارق عرابي

حقق المزاد الذي أقامته شركة إدارة الأملاك العقارية «ريم» مبلغا إجماليا وقدره 4,8 ملايين دينار، حيث عرض المزاد 27 قسيمة سكنية في منطقة الفنيطيس و3 قسائم في إشبيلية، لكن قسائم إشبيلية لم تبع حيث لم يتقدم احد للمزايدة عليها.

وقد شهد المزاد إقبالا كبيرا، حيث حضره نحو 250 شخصا، كان من بينهم 40 مزايدا فقط، إلا أنه لم يتم بيع جميع القسائم إذ ان 9 قسائم بالفنيطيس لم يتم بيعها، حيث بلغت نسبة البيع من إجمالي المعروض 67٪.

وحضر المزاد من شركة إدارة الأملاك العقارية «ريم» رئيس مجلس الإدارة شلاش الحجرف، والرئيس التنفيذي إبراهيم الكندري، فيما حضر عن الهيئة العامة من شؤون القصر د.عبداللطيف السنان نائب المدير العام لشؤون تنمية أموال القصر.

جانب من فعاليات مزاد شركة ريم العقارية (احمد علي)

الإصدار الجديد الأكبر من حيث القيمة منذ 6 أشهر

«المركزي» يصدر سندات لتنظيم السيولة بقيمة 360 مليون دينار

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 360 مليون دينار لأجل 6 أشهر بعائد يصل إلى 1,87٪، وبتغطية اقتربت من 4 مرات من حجم الإصدار، على ان يستحق سداد تلك السندات في 29 مايو 2018.

ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 360 مليون دينار، كان البنك المركزي قد أصدرها في 30 مايو الماضي، لأجل 6 أشهر وبعائد بلغ 1,62٪.

وبذلك، يصل إجمالي سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل التي صدرت لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي منذ بداية 2017 الى 7,2 مليارات دينار، وهي متراجعة بنحو 355 مليون دينار وبنسبة 5٪، بالمقارنة مع الفترة نفسها من 2016، حيث بلغت وقتذاك 7,6 مليارات دينار.

فيما يبلغ حجم السندات المستحق سدادها منذ بداية 2017 حتى 28 الجاري 7,3 مليارات دينار بفارق 85 مليون دينار، وهو ما يعني أن هذا الفارق قد تم سداده من قبل بنك الكويت المركزي وليس بسندات مماثلة.

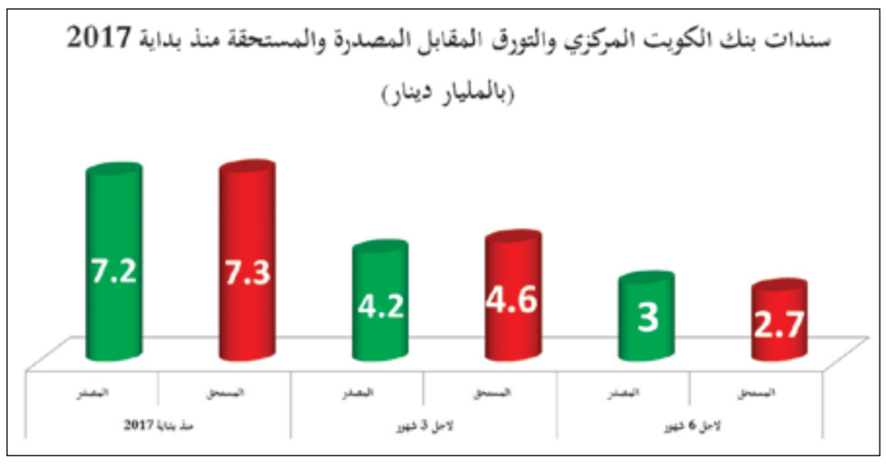

البنك طرح 35 إصداراً منذ بداية 2017 جميعها لسداد استحقاقات

مستويات سيولة جيدة

ويحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازن بعدم زيادة او خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة منذ بداية العام لسداد استحقاقات لسندات مماثلة، إذ أصدر «المركزي» 35 إصدارا سندات وتورق مقابل تزامنت جميعها مع استحقاق لسندات في الفترة نفسها.

ويتزامن ذلك مع أزمة أسعار النفط التي تعاني منها دول المنطقة، والتي فرضت معها تباطؤا في البيئة التشغيلية، ما أدى الى ضغوط على نمو الائتمان وسيولة القطاع المصرفي الكويتي.

وقد أصدر البنك المركزي ما قيمته 3 مليارات دينار سندات لأجل 6 أشهر منذ بداية 2017 ووصل متوسط العائد عليها الى 1,68٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 2,7 مليار دينار في الفترة نفسها.

فيما أصدر سندات وتورق مقابل لأجل 3 أشهر منذ بداية العام بقيمة 4,2 مليارات دينار بمتوسط عائد 1,56٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 4,6 مليارات دينار في الفترة نفسها.

توقف الدين العام

جدير بالذكر أن البنك المركزي قد توقف منذ 27 سبتمبر 2017 عن إصدار سندات دين عام جديدة، وهي سندات يصدرها «المركزي» نيابة عن الحكومة ممثلة في وزارة المالية لسد عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب الرئيسي لتوقف تلك السندات الى انتهاء مدة قانون الدين العام والذي يتنظر تجديده من قبل مجلس الأمة. فيما يطرح البنك المركزي سندات وتورق مقابل محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

«المركزي» يوافق لـ «برقان» باسترداد سندات بـ 100 مليون دينار

حصل بنك برقان على موافقة بنك الكويت المركزي لممارسة خيار الاسترداد المبكر للرصيد المتبقي من سندات الشريحة الثانية (Lower Tier2) التي تم إصدارها في 27 ديسمبر 2012 بقيمة 100 مليون دينار.

وقال البنك في بيان للبورصة، إن السندات المشار إليها تم إصدارها لمدة 10 سنوات قابلة للاسترداد في أي تاريخ سداد لإعادة دفع الفائدة يقع عند أو بعد انقضاء فترة 5 سنوات من تاريخ الإصدار. وأشار إلى أن «خيار الاسترداد» جاء عملا بالمادة رقم 4 (د) من الشروط والأحكام المرفقة بالسندات، علما بأن الرصيد المتبقي يبلغ 72,8 مليون دينار.

وأضاف أنه وفقا لتعليمات «المركزي» بشأن قواعد (بازل 3) الحالية والمعتمدة من قبل البنك، فقد تم استبعاد السندات المذكورة من رأس المال الرقابي والذي كان قد انعكس في احتساب كفاية رأس المال للبنك كما في 31 ديسمبر 2014.

وأوضح البنك في البيان أن سندات رأسمال الشريحة الثانية تمثل حاليا مصادر تمويل باهظة التكلفة لـ «برقان»، وبالتالي فإن استرداد هذه السندات سيقلل ويحد من تكاليف التمويل.

72 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الكويت السادسة عالمياً في مؤشر أغنى دول العالم

احتلت الكويت المرتبة السادسة عالميا في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في مؤشر وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني العالمي. وبلغ نصيب الفرد الكويتي وفقا لمؤشر «موديز» نحو 72 ألف دولار خلف سنغافورة التي حلت بالمرتبة الخامسة.

وتقدمت الكويت على النرويج وايرلندا وسويسرا في المؤشر الذي يقيس المستويات المرتفعة من الثروة الوطنية.

وجاءت الكويت بالمرتبة الثالثة خليجيا، حيث حلت قطر بالمرتبة الأولى عالميا من حيث نصيب الفرد للناتج المحلي تلتها ابوظبي.

وأوضحت «موديز» أن احتياطيات الكويت من النفط والغاز تنعكس على المستويات المرتفعة من الثروة الوطنية، في حين يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتحتل الترتيب السادس على مستوى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة وهو أعلى بقليل من المستوى المسجل في النرويج.

وتشير «موديز» إلى ان احدى نقاط قوة التصنيف الائتماني للكويت ترجع إلى امتلاك البلاد لاحتياطيات كبيرة جدا من النفط والغاز ومستويات مرتفعة جدا لنصيب الفرد من الدخل اضافة الى امتلاك المالية العامة القوية جدا والقدرة القوية على امتصاص صدمة تراجع أسعار النفط نظرا لتبني سعر النفط التوازني للموازنة العامة وضخامة الموجودات الأجنبية.

يذكر ان اجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

ووفقا للإدارة العامة للإحصاء، تبلغ القيمة التقديرية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة 40,9 مليار دينار محققة نمو نسبته 3,5٪ خلال 2016 على اساس سنوي في حين اظهرت البيانات الفعلية لعام 2015 نموا طفيفا قدره 0,6٪.

يذكر ان وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني توقعت أن يصل معدل النمو الذي سيشهده نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاث حتى العام 2020 قرابة 11,3٪، وهو ما سينعكس على زيادة في دخله، ولكن ستقابلها زيادة في الأسعار بنسبة قد تفوق تلك الزيادة تقريبا، حيث تتوقع ان يشهد معدل التضخم زيادة حيث يبلغ التضخم في الوقت الحالي 3,5٪ يزداد الى 3,7٪ في العام 2018 ثم يصل الى 4٪ بعد ثلاث سنوات بحلول العام 2020.

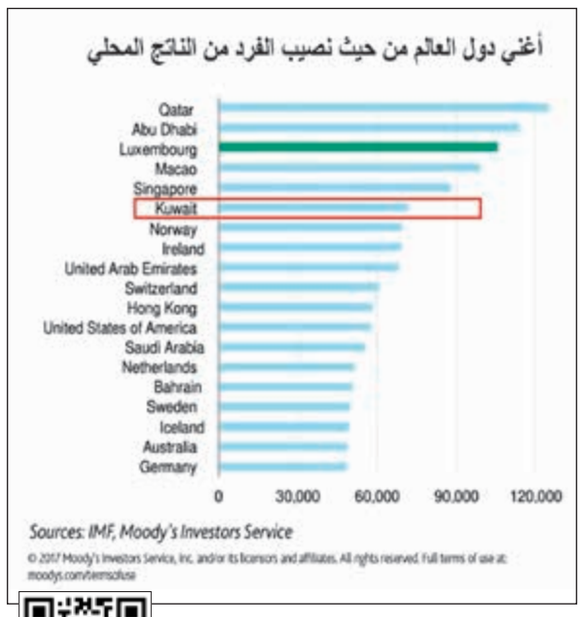

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

إطلاق برنامج إنفاق رأسمالي يتجاوز 100 مليار دولار

«ميد»: 60 مليار دولار مشروعات كويتية قيد الدراسة

محمود عيسى

في سياق مقدمتها للتقرير المزمع إصداره بعنوان «مشاريع الكويت 2018»، قالت مجلة «ميد» إنه في ظل مناخ يتسم بانخفاض أسعار النفط، تحرص الكويت على إعطاء الأولوية لتنويع الاقتصاد من خلال إطلاق برنامج إنفاق رأسمالي طموح يتجاوز 100 مليار دولار.

وأضافت المجلة أنه مع زيادة مشاركة القطاع الخاص، فإن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي كلفت بالإشراف على برنامج الشراكة بين القطاعين، لديها أكثر من 27 مليار دولار من المشاريع قيد التخطيط والتنفيذ.

وقالت «ميد» إن لدى الكويت في الوقت الحاضر مشروعات قيد الدراسة بقيمة 59,9 مليار دولار، وما قيمته 61 مليار دولار من المشاريع في مراحل مختلفة منها مرحلة ما قبل التنفيذ، وأخرى من المقرر طرحها في غضون السنوات القليلة المقبلة.

ويتتبع احدث تقارير «ميد» عن مشاريع الكويت 2018 بشيء من التفصيل، فرص المشاريع والنشاطات المقبلة التاريخية منها والحالية والمستقبلية للمشاريع في الدولة، وكذلك السياسة الحكومية وخطط الإنفاق الحكومي الرأسمالي والتحديات التي تواجهها.